المرصد: النظام يقصف ريفي حماة ودرعا

المعارضة السورية: إيران وروسيا دولتا احتلال

مدنيون سوريون هاربون من قصف سابق على مدينة بريف حماة

الدمار في حلب

عواصم – «وكالات» : أعلنت الهيئة العليا للمفاوضات السورية أنّه عارٌ على الأمم المتحدة الانجراف وراء نظام بشار الأسد وإفراغ مدينة حلب شمال سوريا.

كما أكدت الهيئة أنّه وبعد فشل مجلس الأمن فإنها ستتوجه للجمعية العامة لوقف الإبادة الجماعية في سوريا، مشيرة إلى رفضها لما سمّته التمهل الدولي بقضاء إيران وروسيا على الشعب السوري.

وأشارت الهيئة إلى أن جميع القرارات الدولية لم تنجح بوقف إراقة دماء الشعب السوري، مؤكدة أن تصويت مصر لمصلحة روسيا في مجلس الأمن لا يصب بخانة السوريين أبداً، وأن مصر أخطأت في تصويتها.

فيما اعتبرت المعارضة السورية روسيا وإيران دولتي احتلال، وأشارت إلى أن هناك 4 عواصم عربية محتلّة من قبل إيران.

ورأت المعارضة أنّه لا احتمال لوجود أي دور لبشار الأسد في مستقبل سوريا.

وأضافت: «النظام السوري لم ولن يكن شريكاً بصنع السلام».

كذلك أعربت الهيئة عن أنها تسعى لدى الدول الصديقة لتأمين دعم المعارضة المسلحة، وأشارت إلى أن المعارضة لم تتلق أي مضادات طيران.

كما قالت الهيئة إنها تريد حلاً في سوريا على أساس جنيف 1، ولن تقبل إلا بسوريا موحدة.

من جانب اخر استهدفت قوات النظام السوري اماكن في منطقة السطحيات بريف حماة الجنوبي الشرقي، وأماكن أخرى في قرية معردس بريف حماة الشمالي الشرقي، في قصف جوي، كما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس الإثنين.

من جانبها، قصفت الفصائل مناطق في مدينة محردة بريف حماة الغربي، فيما قصفت الطائرات الحربية مناطق في بلدة مورك بريف حماة الشمالي، واستهدفت قوات النظام مناطق في قرية البانة (الجنابرة) بريف حماة الشمالي الغربي.

«الثوري» الإيراني يصفّي ضابطاً رفض القتال في سوريا
موسكو تقرر إنشاء قاعدة بحرية دائمة في طرطوس

وشنت قوات النظام قصفاً على مناطق في بلدة إبطع بريف درعا الأوسط، ترافق مع سقوط 3 صواريخ يعتقد انها نوع ارض – ارض اطلقتها قوات النظام على مناطق في بلدة ابطع، كما قصفت القوات مناطق في حي طريق السد بمدينة درعا.

ولا انباء عن إصابات في المناطق كافة.

من ناحية اخرى كشفت مصادر إيرانية مطلعة، عن مقتل ضابط في الحرس الثوري تحت التعذيب بعد يوم من إعلان رفضه التوجه إلى سوريا، ضمن وحدة من قوات الحرس، غادرت الخميس الماضي إلى الأراضي السورية عبر مطار الأحواز للقتال هناك.

وقال المصدر، الذي رفض الكشف عن هويته، ان احد ضباط الحرس الثوري، ويدعى محمد رضا حميداوي من منتسبي مركز مدينة الخلفية (خلف آباد)، رفض التوجه إلى سوريا الخميس الماضي، وبعد استدعائه الجمعة، نقلته قوات من مخابرات الحرس الثوري إلى جهة مجهولة، وفقاً لما أوردت صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية، اليوم الإثنين.

وإثر تحرك اسرته للكشف عن مصيره وتوسط مسؤولين في اليوم التالي، اخبر الحرس الثوري شقيقه الأكبر بالتوجه إلى معتقل مخابرات الحرس الثوري الإيراني بالأحواز لمقابلته، لم اقتادوه إلى غرفة في السجن، حيث وجد شقيقه مقتولا، وعلى رقبته آثار حبل، وكدمات واورام في عموم جسده، وأخبروه أن شقيقه «انتحر».

وأكد المصدر أن شقيقه تلقى تهديدات بـ «إلحاقه بشقيقه الآخر إن لم يلتزم الصمت ورفض التعاون». ورفضت مخابرات الحرس الثوري تسليم جثة القتيل، إلا بعد تحديد مكان دفنه.

قبل أسبوع من مقتله، أجرى الشقيق القتيل حميداوي اتصالا هاتفيا يعلم أسرته بأنه سيتغيب لبعض الوقت بسبب تدريبات غير عادية، تمهيدا لما تردد عن نوايا لإرساله إلى سوريا في مهمة عسكرية. وأشار لذويه بأنه يعارض فكرة القتال أو التوجه إلى سوريا.

وتعد هذه أول حالة تظهر للعلن تكشف كواليس ما تردد عن تمرد في صفوف القوات المسلحة الإيرانية للمشاركة للقتال في سوريا.

كما كشف المصدر المطلع أن عدداً من الأسر تبحث عن أبنائها المنتسبين للحرس الثوري، لكن الجهات الرسمية الإيرانية ترفض تقديم أي معلومة أو الكشف عن مصير المفقودين، وإذا ما قتلوا خلال المعارك في سوريا أو كانوا معتقلين في زنازين مخابرات الحرس الثوري بسبب رفض المشاركة في القتال، بحسب الصحيفة.

من جهة أخرى أعلن نائب وزير الدفاع الروسي نيكولاي بانكوف أن موسكو تعتزم تحويل منشآتها العسكرية في مدينة طرطوس إلى قاعدة عسكرية دائمة.

وأشار خلال اجتماع للجنة الشؤون الدولية في مجلس الشيوخ إلى أنه تم إعداد وثائق بهذا الشأن، ويتم التنسيق بشأنها حالياً بين مختلف الهيئات.

كما توّقع أن تطلب وزارة الدفاع من البرلمان قريباً المصادقة على الوثائق بهذا الشأن.

وكان ميناء طرطوس السوري قد بدأ بتقديم الخدمات اللوجستية للأسطول السوفيتي عام 1977 ، وذلك بعد توقيع الاتفاق بين البلدين في عام 1971 . ويعتبر ميناء طرطوس النقطة الوحيدة للقوات البحرية الروسية في البحر الأبيض المتوسط.

للمرة الثانية منذ إعلانها منطقة عسكرية مغلقة

الأردن يرسل مساعدات لـ75 ألف لاجئ عالق على الحدود مع سوريا

جندي أردني بالقرب من مجموعة لاجئين على الحدود

عمان – «وكالات» : أعلنت الحكومة الأردنية اليوم الاثنين إنها ستسمح بإدخال مساعدات لنحو 75 ألف لاجئ عالقين على الحدود الأردنية – السورية، للمرة الثانية منذ إعلانها منطقة عسكرية مغلقة إثر هجوم إرهابي في يونيو.

وقال وزير الدولة لشؤون الإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة لوكالة محمد المومني، «سنسمح مجددا خلال الأسابيع المقبلة للمنظمات الإنسانية بإدخال مساعدات جديدة للعالقين قرب الحدود وبحسب الحاجة».

وأضاف أن «سيتم إدخال المساعدات بنفس أسلوب المرة السابقة عبر الرافعات إلى الجانب الآخر من الحدود حيث يتسلمها شيوخ ومخاتير ثم يتم توزيعها على مستحقيها».

وأشار المومني إلى أن «هذا الإجراء مؤقت، وهو إذا ما استدعت الحاجة فقط».

وأكد أن «الحدود تبقى منطقة عسكرية مغلقة ومشكلة العالقين هناك هي مشكلة دولية وليست مشكلة الأردن وعلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إيجاد طرق بديلة لإيصال المساعدات».

وسمح الأردن للأمم المتحدة ومنظمة الهجرة الدولية في 4 أغسطس بإدخال مساعدات للعالقين على الحدود الأردنية – السورية، للمرة الأولى منذ إعلانها منطقة عسكرية مغلقة.

وقالت الحكومة الأردنية حينها إنها «لمرة واحدة فقط وتكفي لمدة شهر واحد».

وتدهورت أوضاع العالقين في منطقة الركبان بعد إعلانها منطقة عسكرية مغلقة، إثر هجوم بسيارة مفخخة على موقع عسكري أردني فيها يقدم خدمات للاجئين أوقع سبعة قتلى و13 جريحا في 21 يونيو.

وأعلن الجيش مباشرة عقب الهجوم، الذي تبناه تنظيم داعش، حدود المملكة مع سوريا ومع العراق منطقة عسكرية مغلقة، ما أعاق إدخال المساعدات عبر المنظمات الانسانية.

وخفض الاردن، بسبب مخاوف أمنية، عدد نقاط عبور القادمين من سوريا من 45 نقطة عام 2012 إلى خمس نقاط شرق المملكة عام 2015، ثلاث مخصصة للجرحى فيما خصص معبران هما الركبان والحدلات للاجئين، قبل تعرض منطقة الركبان للهجوم بسيارة مفخخة.

وقد أعلن الجيش عقب الهجوم أن تلك السيارة المفخخة انطلقت من مخيم اللاجئين السوريين الموجود خلف الساتر الحدودي في منطقة الركبان.

وبحسب الأمم المتحدة، هناك نحو 630 الف لاجئ سوري مسجلين في الأردن بينما تقول المملكة إنها تستضيف نحو 1.4 مليون لاجئ منذ اندلاع النزاع في سوريا في مارس 2011.

فتح: الحكومة الإسرائيلية وحدها تتحمل ردة الفعل الفلسطينية

جنود الاحتلال الإسرائيلي

بدء تحرك فلسطيني ضد الاستيطان الإسرائيلي في الأمم المتحدة
16 معتقلاً فلسطينياً في مداهمات إسرائيلية واسعة بالضفة

غزة – الأراضي المحتلة – «وكالات» : توغلت عدة آليات عسكرية إسرائيلية اليوم الإثنين، بشكل محدود قبالة مخيم البريج وسط قطاع غزة.

ونقلاً عن شهود عيان، فإن اربعة جرافات عسكرية إسرائيلية توغلت برفقة آلية حفر، انطلاقاً من بوابة المدرسة شرق البريج على حدود وسط القطاع، دون تسجيل عمليات لإطلاق نار.

وشرعت الآليات العسكرية بعملية تجريف وتسوية قرب الحدود.

يُشار إلى ان اليات الاحتلال تتوغل بشكل شبه يومي على طول الحدود الشمالية والشرقية لقطاع غزة.

من جانب اخر صرّح الناطق باسم حركة فتح في قطاع غزة الدكتور فايز ابوعيطة بشان عملية القدس امس الاحد، ان حكومة الاحتلال الإسرائيلي وحدها تتحمل نتائج ردود الفعل الفلسطينية.

واضاف فايز ابوعطية على حسابه الخاص عبر فيس بوك، انه «طالما استمرت حكومة الاحتلال برعاية الإرهاب والاستيطان والعبث بالمدينة المقدسة بالتهويد والأسرلة، عليها ان تتوقع المزيد من ردود الفعل».

وقال ايضا «متى يدرك نتانياهو ان الأمن والاستقرار لا يتحقق إلا بإحقاق الحقوق المشروعة لشعبنا، وفي مقدمتها القدس عاصمة للدولة الفلسطينية».

وتابع ان سياسة القتل والإعدامات الميدانية ومصادرة الاراضي والمس بالمقدسات لن تثني شعبنا عن الدفاع عن حقوقه المشروعة.

يذكر ان عملية إطلاق نار قام بها فلسطيني في القدس أمس الأحد، ادت لمقتل اثنين إسرائيليين وإصابة ستة آخرين، بعد أن استهدفهم بسلاحه من داخل مركبته، قبل أن تتمكن قوات الاحتلال الإسرائيلي من السيطرة عليه وقتله.

من ناحية اخرى أعلن مسؤول فلسطيني أمس الإثنين، عن بدء تحرك فلسطيني في الأمم المتحدة ضد الاستيطان الإسرائيلي للمطالبة بوقفه.

وقال وزير الخارجية رياض المالكي، للإذاعة الفلسطينية الرسمية، إن مشاورات مكثفة بدأت مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن لطرح مشروع قرار عربي يدين الاستيطان ويطالب بوقفه.

وذكر المالكي أنه من المأمول أن تعقد اللجنة الرباعية العربية (تضم مصر والسعودية والأردن والإمارات) اجتماعا نهاية الشهر الجاري لإقرار الصيغة النهائية لمشروع القرار من أجل طرحه للتصويت.

وأضاف أن الجانب الفلسطيني سيطرح قضية الاستيطان خلال اجتماعين لمجلس الأمن منتصف ونهاية الشهر الجاري، لتعزيز التحرك الفلسطيني والعربي لطرح مشروع ضد الاستيطان.

وأكد المالكي أن القيادة الفلسطينية «تتابع كافة التطورات المتعلقة بالتوسع الاستيطاني مع المؤسسات الدولية وبعثة فلسطين في الأمم المتحدة وترسل رسائل للاتحاد الأوروبي وأمين عام الأمم المتحدة بان كي مون لاتخاذ خطوات عملية وعدم الاكتفاء ببيانات الإدانة».

يأتي ذلك بعد يوم من مصادقة الحكومة الإسرائيلية خلال اجتماعها الأسبوعي على تفعيل الهيئة الرسمية للبناء الاستيطاني على نطاق كامل، بعد أن كانت مجمدة منذ عامين.

وكان تم تجميد الهيئة المذكورة في ضوء تقرير قانوني إسرائيلي أثار شبهات حول طريقة عمل الهيئة وحجم تمويلها.

من جهة أخرى اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فجر أمس الإثنين، 16 مواطنا فلسطينيا بمداهمات واسعة شنتها في مناطق من الضفة الغربية المحتلة، في وقت تصدى فيه شبان للاقتحامات في بعض المناطق، وخاضوا مواجهات مع جنود الاحتلال.

واندلعت مواجهات واسعة مع قوات الاحتلال في مناطق مختلفة من مدينة ومخيم طولكرم، اوقعت إصابات اختناق بالغاز المسيل الدموع واعتقال شاب.

وقال شهود عيان، إن المواجهات تركزت في مخيم طولكرم وحارة ذياب، حيث انتشر فيهما جنود الاحتلال بكثافة وأطلقوا الأعيرة النارية والقنابل الصوتية والغازية بشكل كثيف.

وفي القفيلية، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي حملة دهم واسعة النطاق في بلدة عزون، واعتقلت خلالها عشرة مواطنين بعد أن نكلت بهم وداهمت منازلهم.

وأوضح شهود عيان، أن أكثر من خمسين جنديا إسرائيليا اقتحموا البلدة من عدة محاور وأغلقوا مداخلها ثم شرعوا بمداهمة منازل المواطنين حيث سجل مداهمة 13 منزلا وتفتيشها والتنكيل بأصحابها واستجوابهم.

كما داهمت قوات الاحتلال ثلاث ورش حدادة في البلدة وحطمت أبوابها ثم صادرت جميع المعدات التي كانت بداخلها ونقلتها بشاحنات كبيرة إلى أحد المعسكرات الإسرائيلية، وأشار مواطنون إلى أن قوات الاحتلال حطمت جميع محتويات ورش الحدادة الثلاث ما ألحق بأصحابها خسائر فادحة.

واقتحمت القوات الإسرائيلية بلدة اليامون غرب مدينة جنين، واعتقلت طالبا جامعيا وداهمت منازل واستجوبت ساكنيها.

وقال سكان بلدة اليامون، إن عدة اليات عسكرية اقتحمت حارة أبو علي، وشرعت بمداهمات لمنازل المواطنين، حيث فتشتها واعتدت على ساكنيها واستجوبتهم ميدانيا.

وانتشرت قوات الاحتلال على مدخل البلدة الرئيسي ونصبت حاجزا عسكريا على الدوار، وأوقفت مركبات ومواطنين.